



# تقرير السياسات

يجري تقرير السياسات من خلال أجهزة تقرير السياسات. وهذه الأجهزة هي عبارة عن الوسائط التي تقوم من خلالها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باتخاذ وتنفيذ القرارات بشأن عمل المنظمة.

والهيئة العامة للجنة، والتي تتكوّن من جميع الدول الموقّعة، يمكن فهم ماهيتها باعتبارها الهيئة الجامعة لأصحاب المصلحة، التي تقدّم التوجيه السياسي للأمانة الفنية المؤقتة وتوفر الرقابة على أدائها من جانب الدول الموقّعة. كذلك فإن الهيئة العامة هي جهاز تقرير السياسات الرئيسي، ويساعده في عمله ثلاث هيئات فرعية، كل منها مكوّنة أيضاً من ممثلي الدول الموقّعة، وكذلك من خبراء معينين من قبلها.

وهذه الهيئات الفرعية هي الفريق العامل ألف، والفريق العامل باء، والفريق الاستشاري. أمّا الفريق العامل ألف فيعنى بشؤون الميزانية والإدارة التي تواجهها المنظمة، وأمّا الفريق العامل باء فيعنى بالنظر في المسائل العلمية والتقنية ذات الصلة بالمعاهدة. ويقدم كلا الفريقين العاملين مقترحات وتوصيات إلى اللجنة لكي تنظر فيها وتعتمدها. وتشكل هاتان الهيئتان الفرعيتان، مع اللجنة أيضاً، أجهزة تقرير السياسات في المنظمة. إضافة إلى ذلك، يقوم الفريق الاستشاري، المكوّن من الخبراء المؤهلين، بدور داعم، فيسدي المشورة إلى اللجنة من خلال فريقها العاملين بخصوص الشؤون المالية وشؤون الميزانية وما يرتبط بهما من الشؤون الإدارية.



## أبرز الأنشطة في عام ٢٠٠٧

- إدخال بنود إضافية في نظام الموظفين الإداري بخصوص مسألة تضارب المصالح المحتمل، وذلك بغية تعزيز ممارسات الإدارة الرشيدة ضمن المنظمة
- اتخاذ القرارات اللازمة لتغيير أسلوب تنظيم عمل اجتماعات الفريق العامل بآء ومدتها
- استهلال مشروع تجريبي لتسهيل مشاركة الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية الرسمية التي تعقدها اللجنة
- وضع بنية شكلية جديدة خاصة بالإبلاغ لصياغة تقارير الأمين التنفيذي المقدمة إلى أجهزة تقرير السياسات
- إعادة النظر في البنية الشكلية لجميع الوثائق الرسمية وخطط إخراجها الطباعي بغية استحداث بيئة معلومانية أسهل استعمالاً على القراء.

الجزأين الأول والثاني من دورته الثامنة والعشرين من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ومن ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو، وعقد دورته التاسعة والعشرين من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر.

وقد قرّر الفريق العامل بآء تغيير أسلوب تنظيم عمل اجتماعاته ومدتها. وبدءاً من عام ٢٠٠٨، سوف تتبّع هذه الهيئة الفرعية نهجاً أكثر مرونة في جدولة اجتماعاتها والحفاظ على عددها عند الحد الأدنى اللازم، واجتتاب تداخل الاجتماعات حيثما أمكن.

### توسيع مشاركة الخبراء من البلدان النامية

في عام ٢٠٠٧، استهلت الأمانة الفنية المؤقتة مشروعاً تجريبياً من أجل تسهيل مشاركة الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية الرسمية التي تعقدها اللجنة. وقد مؤل المشروع بمساهمات طوعية تبرعت بها كل من إندونيسيا وجنوب أفريقيا وفنلندا وماليزيا والمغرب ونيوزيلندا وهولندا.

وقد اختير ثلاثة خبراء من بيرو وتايلند وكينيا للمشاركة في المشروع. واشترك هؤلاء الخبراء في دورات الفريق العامل بآء وغيرها من الاجتماعات التقنية، بما في ذلك حلقة العمل الخاصة بإدارة النوعية في أيار/مايو، وكذلك في اجتماع الفريق الاستشاري بشأن التمرين الميداني المتكامل في كانون الأول/ديسمبر. إضافة إلى ذلك، استفاد هؤلاء الخبراء من هذا التسهيل بحضور سلسلة من الجلسات الإعلامية التقنية التي عقدتها الأمانة الفنية المؤقتة بشأن مسائل رئيسية ذات صلة بالتحقق.

وبناءً على تقرير عن تنفيذ هذا المشروع، أعدته الأمانة الفنية المؤقتة، قرّرت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مواصلة المشروع التجريبي في عام ٢٠٠٨ على ضوء نجاحه في هذه المرحلة الأولى.

### الاجتماعات في عام ٢٠٠٧

في عام ٢٠٠٧، ترأست اللجنة التحضيرية السفيرة أنا تيريسا دينغو، الممثلة الدائمة لكوستاريكا. واجتمعت اللجنة بكامل هيئتها العامة مرتين، من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه إبّان دورتها الثامنة والعشرين، ومن ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إبّان دورتها التاسعة والعشرين.

وترأس الفريق العامل ألف السفير عبد القادر بن ريمداب (نيجيريا)، وعقد الفريق دورته الحادية والثلاثين من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه، ودورته الثانية والثلاثين من ٨ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترأس الفريق العامل بآء السيد هاين هاك (هولندا) وعقد دورتين أيضاً: دورته الثامنة والعشرين من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير، ودورته التاسعة والعشرين، التي قسّمت إلى جزأين، من ٢١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، ومن ٢٠ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وترأس الفريق الاستشاري السيد أندري غيه (فرنسا)، وعقد الفريق

## دعم أجهزة تقرير السياسات

التدابير الرامية إلى تبسيط مسار تعميم المعلومات، وخصوصاً البيانات الاعتيادية، على الدول الموقعة. وتم أيضاً تغيير البنية الشكلية لجميع الوثائق الرسمية ونمط إخراجها الطباعي بغية تكوين بيئة معلوماتية أسهل استعمالاً على القراء.

### استحداث بيئة عمل افتراضية

تفتخر الأمانة الفنية المؤقتة بمقدرتها على استحداث بيئة عمل افتراضية من أجل أولئك الذين لا يستطيعون حضور الاجتماعات الاعتيادية التي تعقدتها أجهزة تقرير السياسات. ومن ثم يجري استخدام أحدث التكنولوجيات من أجل بث مداولات كل جلسة عامة رسمية من الاجتماعات عبر العالم في وقتها بالزمن الحقيقي. فتُسجَل الاجتماعات وتبث بوقائعها الحية عبر موقع شبكي مأمون، ضمن نظام اتصالات الخبراء، قبل إدخالها في المحفوظات للأغراض المرجعية فيما بعد. إضافة إلى ذلك، توزع على الدول الموقعة الوثائق المساندة ذات الصلة بكل دورة معينة من خلال نظام اتصالات الخبراء، كما يُوجَّه إشعار إلى المشاركين بشأن الوثائق الجديدة بواسطة رسائل تنبيه بالبريد الإلكتروني.

الأمانة الفنية المؤقتة، وهي بذاتها جهاز تحضيري، هي أيضاً هيئة تنفذ القرارات التي تعتمدها اللجنة وهيئاتها الفرعية. وعلى غرار اللجنة، هي هيئة متعددة الجنسيات في تكوينها: إذ يُختار الأشخاص لتعيينهم موظفين من الدول الموقعة على أوسع أساس جغرافي ممكن. أمّا فيما يتعلق باجتماعات أجهزة تقرير السياسات، فإن الدور المنوط بالأمانة الفنية المؤقتة هو توفير الدعم الأساسي والتنظيمي لاجتماعات مختلف الهيئات التي تتكوّن منها اللجنة. ومن ثم فإن الأمانة الفنية المؤقتة هي عنصر حيوي في عمل أجهزة تقرير السياسات، بدءاً من تنظيم مرافق المؤتمرات وترتيب تسهيلات الترجمة الشفوية وحتى صياغة الوثائق الرسمية الخاصة بمختلف الدورات، وإسداء المشورة إلى رؤساء الدورات والاجتماعات.

وفي عام ٢٠٠٧، أُدخل عدد من التحسينات على العمليات الإجرائية لدى الأمانة الفنية المؤقتة، والتي يستند إليها عمل المنظمة القائم على سياستها العامة. وعلى سبيل المثال، تم تنفيذ صيغة جديدة لبنية تقارير الإبلاغ المقدمة من الأمين التنفيذي إلى أجهزة تقرير السياسات، باعتبار ذلك من ضمن مجموعة كاملة من

